JAUES

Journal Of Al Azhar University Engineering Sector

Vol. 12, No. 42, January, 2017,236 -252

التغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها على ملامح القرية المصرية (من ثورة 23 يوليو 1952م – إلى ما بعد ثورة 25 يناير 2011م)

هشام احمد محمد صبح و احمد مصطفي ابراهيم مبروك [1]و رضا محمود حمادة علي[2] وايمن خلف شلقامي احمد[2]

[1]قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة– جامعة الازهر بالقاهرة

[2]قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة– جامعة الازهر بقنا

الملخص:

مرت القرية المصرية عبر التاريخ بمراحل تطور مختلفة – نمت فيها القرية متفاعلة مع بيئة موضعها الأصلي والمناطق المحيطة بها – متأثرة بالعديد من المتغيرات السائدة في كل مرحلة، والتي تعد انعكاسا للظروف السياسية والاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة لعلاقاتها المتبادلة مع محيطها الحيوي. لذلك تحاول الورقة البحثية الحالية رصد مدى تغير ملامح القرية المصرية ومدى تأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية عليها منذ قيام ثورة 23 يوليو 1952م. (لما أحدثته من تغير ملوحظ فى نمط السكن و انقلاب الرى من الحوضى إلى الدائم والذي يعتبر إنقلابا جذريا ، وقانون الاصلاح الزراعي) . ثم فترة التحول الإشتراكي والخطة الخمسية، ثم بعد ذلك انئما ش معدل التنمية فى الريف المصرى فى الفترة ما بين حربى 1967 و1973م ، نتيجة توجيه الاقتصاد المصرى نحو إعادة بناء القوات المسلحة ، ثم تأتي فترة ما بعد حرب أكتوبر 1973م ، حيث التحول الذى أحدثه البترول فى اقتصاديات الطاقة العالمية سنة 1973، والذي كان من أهم نواتجه زيادة هجرة العمالة الزراعية إلى الدول النفطية ، فكان له تأثيرا قويا فى التقنية الزراعية فى مصر ، وسياسة الإنفتاح التى بدأتها الدولة فى السبعينات والتى واكبتها الرغبة فى ا لثراء السريع ، وتطور الخدمات التعليمية وإنشاء الجامعات الإقليمية ، وما استتبعه من ارتفاع نسبة المتعلمين بالريف ، والذى كان له ت إثير فى توجيه وتوعية الفلاحين. ثم تاتي بعد ذلك ثورة 25يناير 2011م، حيث استغل بعض الانتهازيين الأوضاع الأمنية السيئة وحالات الانفلات الامنى التى عاشتها البلاد بهجمة تعديات شرسة على الأراضى الزراعية بالمحافظات ، سواء بالبناء بإنشاء الآلاف من المبانى المخالفة أو بالتبويراو صورة من صور التعدي علي الارض الزراعية. ومن أهم النقاط التي توصل اليها البحث هي تغير ملامح القرية المصرية المعاصرة عما كانت علية في الماضي، وظهور سمات وملامح جديدة أهمها محاولة تحويل القرية الى مدينة، حيث تمر القرية المصرية الحالية بمرحلة وسطية بين الريف والحضر ، ولذلك يوصي البحث ب ضرورة أن تكون اساليب التطوير في القرية موازية لتلك التغيرات التي تحدث في القرية، وليست متعامدة عليها أومضادة لها ، بشتى الطرق والوسائل ، بما يتوافق مع الظروف البيئية والهُوية للقرية المصرية .

الكلمات الدالة : التغيرات السياسية – ملامح القرية المصرية - القرية – ثورة 23يوليو – الانفتاح الاقتصادي – ثورة 25يناير.

المقدمة:

عُرفت القرية المصرية على مر السنين في الدراسات السابقة بطابعها المعماري وخصائصها العمرانية المتميزة ، حيث يستمد الطابع الريفي أصوله من الوحدات السكنية الملتحمة مع بعضها البعض بحيث تكون في التحامها كتلة بنائية واحدة – أغلبها وحدات سكنية مبنية بالطوب اللبن والطين ، كما تميزت بطابعها الخاص سواء من ناحية نظام المعيشة أو العلاقات الاجتماعية بين أفرادها والتي انعكست بوضوح على مظهرها وتكوينها العمراني . إلا أنه في الآونة الأخيرة حدثت تغيرات سياسية واقتصادية نتيجة عدة عوامل

مستجدة ، أثرت تأثيرا بينا وبشكل جذري علي أسلوب الحياة في الريف وعلي ذاتية وتطلعات سكانه، وهذه العوامل بالتالي أثرت علي الهيكل العمراني للقرية المصرية بدرجة ملحوظة في الامتدادات العمرانية، وفي احتواء المسكن الريفي علي المرافق الأساسية وفي مواد الإنشاء الحديثة المستخدمة (الخرسانة المسلحة)، وكذلك في الارتفاع والأنماط العمرانية.

مشكلة البحث:

توجد مجموعة من الأسباب التى ساهمت فى تحديد وإختيار موضوع البحث:

- تغير صورة القرية المصرية تغيرا كبيرا عما كانت عليه في الماضي (المفهوم العام للقرية المصرية التقليدية).أو ما هي عليه حاليا، وفي الوقت ذاته يصعب وصولها إلي صورة المدينة مهما كان مستوي التنمية أو التطور بها مما يجعلها مسخا بين القرية والمدينة.
- ظهور بعض السمات والخصائص الجديدة غيرت ملامح القرية المصرية.

وعليه فإن هذا التغير يحتاج إلي دراسة وتقنين لكل قرية علي حده، عن طريق دراسة المحددات والإمكانيات والمقومات التي تميز كل منها عن الأخرى، من حيث الموقع والتشكيل العمراني والعلاقات الإقليمية بينها وبين التجمعات المحيطة بها ، وكذلك دراسة الأنشطة الاقتصادية السائدة بها حيث تعد أهم محاور التنمية المؤثرة في أي منطقة عمرانية .

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلي رصد مدي تأثر ملامح القرية المصرية بالمتغيرات السياسية والاقتصادية من ثورة 1952م إلي ما بعد ثورة 25 يناير 2011م ، وتفسير تلك الملامح من خلال رصد التغيرات السلبية منها والايجابية، والتي يمكن من خلالها إستقراء أنماط العمران المتواجدة بالقرية المصرية حتى يمكن توضيح المحددات والتوجهات التخطيطية التي تقود مستقبل القرى المصرية علي المدى القريب أو البعيد علي السواء، في محاولة لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة البحثية وهي كالتالي:

١. التوجيه إلى وضع ملامح جديدة للقرية المصرية يساعد علي تفهم المشكلة أخذا في الإعتبار المحاور الممكنة للتنمية وكيفية إستيعاب الزيادات السكانية المتدفقة للقرية .
٢. توفير المعلومات والبيانات اللازمة للمخططين وللمصممين لتفهم المشكلة حتى يمكن استنباط بعض المعايير التي تساعد على إعادة تخطيط وتنمية وتطور كل قرية علي حده باستغلال الإمكانيات المتاحة فيها والملائمة لها.
٣. الإستفادة من التجارب العالمية والمحلية في تنمية القرية، والتي يمكن من خلالها الحفاظ علي ملامح القرية المصرية، والأراضي الزراعية وحمايتها من تبويرها والبناء عليها ، والعودة بالريف ليكون ريفا منتجا وقريته قرية منتجة..

1- مفاهيـــم هامـــــة:

1–1- تعريف القرية [1]:

بالرغم من أن العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المؤثرة فى التجمعات العمرانية تختلف من منطقة لأخرى اختلافا يجعل من الصعب وضع معايير يمكن على اساسها التفرقة بين القرى والمدن بوضوح، إلا أنه بذلت محاولات لوضع معايير للتفرقة بين القرى والمدن يمكن إيجازها على النحو التالى:

- **حجم السكان** : اعتمد البعض على وجود حد أقصى للسكان (عدة آلاف) إذا تم تجاوزه تحول الكيان العمرانى من القرية إلى المدينة، وهذا المقياس يصعب تعميمه على إطلاقه، حيث أن بعض المدن فى شمال أوربا وأمريكا يقل عدد سكانها عن بعض القرى فى المناطق المزدحمة ذات الكثافات العالية مثل مصر والهند وغيرها.
- **مستوى الخدمات العامة** : بإعتبار أن معظم الخدمات العامة يتم توزيعها (فى الأقاليم المعمورة – على السكان من خلال منظومة تدرج هرمى وثانوية – معاهد عليا وكليات أو جامعات)، لذا يعتبر البعض أن القرى تقع دائما فى بداية سلم الخدمات والمدن الفرعية فى أوسطه، والمدن الرئيسية أعلاه، ويمكن تكرار المثال السابق على جميع الخدمات العامة كالصحة والشرطة ... وغيرها، وهذا المقياس يتجاهل الكثافات السكانية والقرب أو البعد المكانى من المدن، وهو ما يؤدى إلى التغيير فى التدرج الهرمى لتوزيع الخدمات العامة.
- **الكثافـــة** : إعتمد البعض على التفرقة بين المدن والقرى على أساس الكثافة السكانية (فرد/كم 2) بإعتبار أن المدن أكثر كثافة من القرى، وهذا المقياس يصعب تطبيقه حتى فى الدولة الواحدة لاختلاف وتنوع المناطق والكثافات، وعلى سبيل المثال فمدينة مثل الطور أو العريش أو مرسى مطروح تقل كثافتها كثيرا عن بعض القرى فى دلتا النيل.

- **البعد الوظيفى** : يعتمد على نشاط معظم سكان الكيان العمرانى للتمييز بين القرية أو المدينة، فالقرية يعمل معظم سكانها خارجها فى الأنشطة الاقتصادية القديمة (الزراعة – الصيد – التعدين – قطع الأخشاب ...إلخ)، والمدينة كيان عمرانى يعمل معظم سكانه بداخله فى أنشطة اقتصادية حديثة (الصناعة – التجارة – الخدمات – الإدارة)، وهذا التعريف إذا طبق فى مصر فإن عددا كبيرا من القرى المصرية يجب أن تتحول الى مدن، حيث تتزايد نسبة العاملين داخل القرية (تزايدا مطردا) فى الصناعات الخفيفة والورش والأعمال الحرفية والمهنية وغيرها من المهن غير الزراعية.
- **التعريف الإدارى** : يعتمد على تقسيم الدولة إلى محافظات (حضرية) ومديريات لها تلك المدن الفرعية عدة قرى (وهناك قرى رئيسية وقرى فرعية)، ويتبع القرى تجمعات ريفية أصغر (عزب ، نجوع ، كفور)، وهو المعمول به فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر، ويعتمد هذا التقسيم على تدرج هرمى لخدمات الشرطة والأمن، فالقرية لها عمدة، والقرية الرئيسية بها نقطة شرطة ، والمدينة الفرعية بها مركز شرطة (دائرة انتخابية) ، ثم مديرية الأمن فى المدينة الرئيسية.

وهناك تعريفات أخرى كمحاولة من علماء الاجتماع التمييز بين المدينة والقرية على اساس أن القرى يعرف سكانها بعضهم البعض وبينهم علاقات اجتماعية متبادلة على عكس المدن، ومحاولة الجغرافيين التمييز بين المدن والقرى على أساس اللاندسكيب، فالمدينة تتنوع مبانيها ووظائفها ومصانعها ومعارضها واسواقها، بينما القرية لا يوجد بها إلا مساكن متشابهة غالبا وعند جوهانس جان " **القرية هى تجمع بعض المنازل والمبانى الريفية التى يعمل سكانها بحرفة الزراعة بالحرف البدائية قبل الزراعة أو الصيد** ".[2] ويصف جمال حمدان فى تشريحه للقرية المصرية أن " **القرية التقليدية تقوم دائما على ربوة مرتفعة، إن لم تكن طبيعة أحيانا كالتل أو الكوم فإنها غالبا صناعية مرفوعة، ولكنها فى الحالين منحدبة كالصحن المقلوب، كانت القرية المصرية أساسا من الحلات النووية المجمعة أى تلك التى تكون المساكن والمبانى فيها مجمعة فى كتلة واحدة متلاحمة**". [3]

وإلى حد بعيد حددت تلك القاعدة شكل القرية وخطتها، فهى عادة أميل إلى الشكل الدائرى رغم الزوائد والمصارف، وبعضها يتخذ الشكل الشريطى، إلا أن معظمها لا يبتعد عن الشكل الدائرى عادة، حتى القرية النموذجية التى تم بنائها فى منوف، والتى خططت على شبكة مستطيلة تدهورت بعد فترة زمنية فارتدت إلى الخطة الدائرية المشعة المضطربة، ويعبر عن هذا الشكل الدائرى عن تلك التسمية الفلاحية المصرية داير الناحية، وهو الطريق الدائرى المطوق لكتلة سكن القرية،والذي يفصل بينها وبين الحقول المحيطة، والتى تجده فى كل قرى مصر. [3] ويصف أحمد خالد علام القرية " **بأنها كتلة سكنية دائرية الشكل تقريبا يحيط بها من الخارج طريق يسمى طريق داير الناحية يربط جميع اجزائها، وهو غالبا ما يفصل بين مبانى القرية القديمة المحصورة داخله وبين الامتداد الحديث لها**". [4]

1– 2- وصــف القــرية:

- **الكتلة المبنية:**

تظهر الكتلة المبنية فى القرية مسطحة من طابق واحد ، وبها بعض البيوت ذات الطابقين على الأكثر، ولكن تظل الافقية من أبرز معالمها، ويفضل توجيه أبواب ونوافذ المنزل نحو الشمال للاستفادة من الرياح البحرية الملطفة فى فصل الصيف، يستثنى من ذلك منازل القرى فى أقصى شمال الدلتا حيث الرياح قوية وباردة فى فصل الشتاء فتوجه الباب والنوافذ جنوبا. أما الاسطح فمستوية واستواء هذه الاسطح يعطيها ذلك الدور الاجتماعى التقليدى فى حياة القرية المصرية . يختلف هذا النمط البنائى فى شمال الدلتا الممطر، فنجد أكواخ حلات الصيادين قبائية أو مخروطية، ويعود ويختلف أيضا فى النوبة حيث تظهر القبة كعلامة مميزة وطابع معمارى حتمى للمسكن القروى والمدنى فى هذه المنطقة. أما عن مادة البناء الخام فى القرية فنجد مادة البناء الأساسية هى الطوب اللبن، وهو من أشهر المواد التقليدية المعروفة منذ زمن. ويتميز الطوب اللبن بأنه خامة سهلة التشكيلية والصب والتداول وأنها مادة عازلة بإمتياز، وأداة تكييف طبيعية للحر والبرد، فضلا عن أنها الخامة المحلية المتاحة الوحيدة تقريبا، واستعمال خامة الطين فى البناء يفسر شدة سمك جدران المسكن الريفى وقلة الفتحات فى حوائطه. وعلى أطراف الوادى فقط يترك الطين مكانه لخامات أخرى مثل البوص، والجريد وأحيانا جذوع النخيل فى شمال الدلتا، والحجر للبناء فى الهوامش الصحراوية أو الهضبية، وفى النوبة يستعمل الحجر بشدة لوفرته كمادة خام للبناء لأنه يعمل كعازل للحرارة الشديدة.

- **توزيع التجمعات الريفية :**

تميل اماكن العمران لأن تتوزع بصورة متجانسة متساوية حين تكون الارض مسطحة، والتربة خصبة والمناخ متجانس، وهذا التوزيع يظهر فى دلتا الأنهار الخصبة مثل النيل، وفى مثل هذه المناطق تقترب القرى الكبيرة نسبيا ببعضها البعض، على العكس حين تشح المياه، ويتعقد السطح فتبدأ المسافات بين القرى تزيد، وتتخير كل قرية المكان المناسب لها حيث

يؤمن لها سبل الحياة والنمو مثل قرى الواحات. ويحكم المناخ والسطح توزيع المستقرات البشرية، ففى المناطق الجافة والحارة تتخير هذه المستقرات المواضع الرطبة ، وفى المناطق الرطبة تستقر فى مواضع جافة.

- **إنشطار القرى:**

لما كان حجم القرية ومساحة زمامها الزراعى يتحدد على اساس رحلة العمل اليومية من المسكن إلى الحقل، فإن تضخم القرية إلى حد معين يعنى إطالة هذه الرحلة إلى حد مرهق وغير إقتصادي، وبالتالى كان لابد للقرية المصرية أن تتكاثر بالانشطار، والذى كان يحدث كنتيجة لنمو وكثرة السكان، أو للخلاف والانشقاق بينهم، وبالتالى عن القرية الأم نويات جديدة تظهر كنسخ مصغرة من القرية الأم. ومن أهم وأشهر أنواع هذه التوابع ما يطلق عليه الكفر ومنية وميت ومحلة ومنشأة وزاوية وخلوة وكنيسة ونجع ونزلة استعملت الكلمات قرية وبلدة وناحية (كلمات مترادفة) منذ الفتح العربى الأول.

1– 3- نشأة القرية المصرية:

نشأت القرية المصرية منذ آلاف السنين، حيث نشأت القرى التقليدية على روابى كالتل والكوم، وذلك للحماية من أخطار الفيضان، وتزداد هذه الربوة علوا وارتفاعا عبر الزمن، وذلك من خلال اندثار المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة فوق ركامها [3] ، وتدل التسميات السابقة على هذا الارتفاع (التل – الكوم)، وقد تميزت مواضع تلك القرى بالارتفاع النسبى، كما أن عمران القرية اتسم عبر مراحل الزمن المختلفة بالعشوائية.[5]

1– 4- النمو العمرانى للقرية المصرية:

نتيجة لتزايد السكان فى القرن التاسع عشر وإتساع الرقعة الزراعية زاد الطلب على الإسكان مما جعل القرية القديمة (والمسماه بالكوم) تمتد فى المستويات المنخفضة والمستوية المحيطة بها، لكن هذا الأسلوب فى النمو واجهته بعض العقبات التى كانت حاجزا لنمو القرية، مما أدى إلى اقتصار النمو على الفجوات بين تلك الحواجز، وكانت البرك أكثر هذه العقبات وجودا، تليها الجبانات التى تحد من النمو، ثم الحدائق وتجمعات النخيل، أما الترع والمصارف فيتوقف تأثيرها على النمو على مدى إمكانية وجود معديات وقناطر للعبور إلى المناطق المقابلة، وهناك عدة أنماط للنمو العمرانى للقرية المصرية، والتى نشأت نتيجة لوجود عوائق نمو بالقرية (تختلف من قرية لأخري)، فعلى حسب نوع هذه العوائق واتجاهاتها يتشكل النمو العمرانى للقرية، وتتمثل هذه الأنماط فى : المواضع شبه الحبيسة، والنمو الإختراقى والقافز، والنمو الحلقى، والنمو فى ثلاثة اتجاهات، وفى اتجاهين، والنمو المتلاحم، كما أن هذه الأنماط قد اختلفت من فترة إلى أخرى فاختلفت فى نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عنها فى منتصف القرن العشرين، عنها فى أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرون.

1-5- التطور التاريخي للقرية المصرية: [1]

إن دراسة التطور التاريخى للعمران بصفة عامة تساعد فى تفهم المشاكل العمرانية الحالية، وخاصة إذا لم يتعرض لظروف قوية تغير فى تشكيله من جديد مثل الكوارث الطبيعية والحروب، وهو ما لم تتعرض له القرية المصرية بصفة عامة. ويمكن تقسيم تطور القرية إلى ثلاث مراحل زمنية، وتؤثر الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى كل مرحلة على تطور القرية وهيكلها العمرانى، بصرف النظر عن طول المرحلة أو قصرها، وهذه المراحل هى:

- منذ نشأة القرية حتى بداية القرن التاسع عشر .
- منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.
- منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن.

2 – المتغيرات االسياسية والاقتصادية وتأثيراتها على ملامح القرية المصرية (من ثورة يوليو 1952 الي ثورة 25يناير2011) **:**

يناقش هذا الجزء المتغيرات االسياسية والاقتصادية في كل فترة ، وتأثيرها على ملامح القرية المصرية .

2-1- ثورة 23 يوليو 1952 م

2-1-1- الحالة السياسيـــة:

تغيرت الحياة السياسية بعد ثورة 23 يوليو 1952 م، فقد أطاح الجيش بعرش الملك فاروق، فكانت نهاية الأسرة الملكية التي حكمت مصر منذ بداية القرن التاسع عشر [6]، وتو لى مجلس قيادة الثورة بقيادة محمد نجيب الحكم في مصر، قبل أن يس يطر جمال عبد الناصر على مقاليد الحكم لشرعيته الثورية كقائد الثورة [7]. وشهدت تلك الفترة العديد من الأحداث السياسية ، منها جلاء الإنجليز عن مصر، العدوان الثلاثي سنة

1956 م، والوحدة مع سوريا، حرب اليمن، قرارات التأميم، حرب الإستنزاف 1967 م، التغير في شخص رئيس الجمهورية، وحرب أكتوبر 1973م [8].

2-1-2- الحالة الاقتصادية:

نجحت القيادة السياسية في تحقيق الحلم القديم بإقامة صرح اشتراكي قوي، يهيمن على مقدرات الدولة ويتحكم في سياستها الداخلية والخارجية، واكتملت دعائم هذا الصرح بتحول الاقتصاد الوطني إلى أيد يولوجيه إشتراكيه، تمكنت من تحقيق الملكية العامة على نطاق واسع واستطاعت الدولة بهذا الصدد أن تمتلك الأراضي ووسائل الإنتاج ومراكز الخدمات، لتحصر الملكية الفردية في أضيق حدود ممكنه وساهمت هذه الأيد يولوجية الجديدة في تلبيه الرغبة في إستقلاليه الجمهورية الناشئة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي لها، وقد مر الاقتصاد المصري بثلاث مراحل متتابعة [8]:

- المرحلة الأولى :(1952-1960)، غلب عليها اتخاذ عدد من السياسات الاقتصادية تصب في إعادة توزيع الموارد، من خلال تدخل الدولة الواضح في النشاط الإقتصادي، ثم تأميم قناة السويس عام 1956م.
- المرحلة الثانيـــة :(1960 - 1966)،ويطلق عليها مرحة التخطيط الشامل، وكانت من أهم ملامحها التخطيط الاقتصادي القومي الشامل والتطبيق الاشتراكي ، وتم بالفعل البدء بأول خطة خمسية شاملة 1960 - 1965م.
- المرحلة الثالثـــة :وهي مرحلة إقتصاد الحرب، حيث عانى الإقتصاد من مشكلة تمويل الخطة، وكانت السياسات تخدم الإستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، وذلك من خلال الإنفاق العسكري.

2-1-3- تاثير ثورة يوليو 1952 علي القرية المصرية (مرحلة البدايات الإصلاحية 1952-1960):

إن التغير الأساسى الملحوظ والذى يعتبر إنقلابا جذريا فى نمط السكن بدأ من انقلاب الرى من الحوضى إلى الدائم وضبط النهر، فإنتهت مع بناء السد العالى طريقة الزراعة التقليدية التى شكلت نمط الحياة فى الريف ، وتغيرت معالم القرية التقليدية فتخلصت من آثار الكوم الصناعية وأصبح من الممكن أن تقوم أفقيا على الأراضي المسطحة المستوية، التى مكنت بدورها من ظهور أنماط جديدة من العمران والعمارة بالقرية، واهتمام الدولة بالريف وانتهاء عصر الإقطاع كان له دور كبير على حياة القرية وعماراتها.[3]

2-1-4- ملامح القرية المصرية بعد ثورة يوليو 1952م:

١. المسكن: وجد الفلاح المصري في الطين مادة متوفرة ومناسبة لبناء مسكنه ، واستخدامه لذلك في بناء الحوائط بشكل كبير واستخدم الأفرع الخشبية في عمل الأسقف بعد تغطيتها من أعلى بالبوص والطين [9] شكل (1).

شكل (1) صور مختارة توضح ملامح القرية المصرية بعد ثورة 1952 م

كان المسكن يتكون من عناصر فراغية وهي : مدخل الدار – المضيفة أو المندرة – وسط الدار (الفناء الداخلي) – غرف المنزل – حظيرة الحيوانات – الفرن – السلم (خشبي او مبني من الطين) – السطح شكل (2) .

٢. مواد البناء : الطين والطوب النيء (اللبن).
٣. ارتفاعات المباني : دور واحد.
٤. واجهات المساكن : تقتصر الفتحات في الغالب على باب المخل الرئيسي الكبير وعدد محدود من الشبابيك (التوجيه للداخل).

شكل (2) مسقط أفقي لاحد المساكن القديمة بقرية السنباط– الفيوم

2-2- المتغيرات الاقتصادية والسياسية فى فترة ما بعد عام 1973 م .

ظهرت خلال تلك الفترة، العديد من الملامح الفكرية المغايرة للفترة التي سبقتها، فبعد أن انتهجت الدولة الإتجاهات الفكرية والسياسية التي تميل إلى الأفكار الإشتراكية، والتي تدعو إلى سيطرة الدولة على المؤسسات والهيئات، وسيطرة القطاع العام على المجال الإقتصادي والتجاري للدولة، فقد تغيرت توجهات الدولة في هذه الفترة، كما تغيرت الملامح السياسية لها حيث تبنت الدولة سياسة الانفتاح الإقتصادي، والتي تتسم بالتوجهات الرأسمالية، وتشجيع القطاع الخاص على الظهور مرة أخرى، بعد أن إختفى دوره تماماً في الفترة (1952 – 1973)، وذلك للمساهمة في التنمية الإقتصادية للدولة [10].

2-2-1- الحالة السياسيـــة:

كان قانون الإستثمار بداية لحقبة ما زالت تعيشها البلاد حتى الآن، ومرت من خلالها بالعديد من المحطات الهامة، والتي أثرت على البلاد سياسيا و إقتصاديا، بدءاً بشعارات السلام التي رفعت في السبعينات والثمانينات بعد حرب أكتوبر عام 1973م، وفي تلك الفترة تم توقيع عدة إتفاقيات، مما تبعه التوسع في حجم المؤسسة العسكرية و إمتيازاتها، ثم بعد ذلك التقارب المصري الأمريكي، ووضع مصر على خريطة المعونات الأمريكية، والتفكك العربي، وإغتيال الرئيس "محمد أنور السادات "، وما تلى ذلك من ظهور بعض المشاكل السياسية والإجتماعية متمثله في الإرهاب وغيره [8].

2-2-2- الحالة الاقتصادية:

بدأت الدولة في السبعينات انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تعني ثلاث أمور رئيسية وهي [6]:

- فتح الباب أمام السلع والاستثمارات الأجنبية.
- إطلاق حرية المستهلك والاستثمار للمصريين.
- سحب الدولة يدها من مختلف صور التدخل في القرارات الفردية إلى حدٍ ما، وتخليها عن مسئوليتها الاقتصادية والاجتماعية.

وقد مر الاقتصاد المصري في تلك الفترة بثلاث مراحل متتابعة:

- المرحلة الأولى :بدأت عام 1974 م،مع الأخذ بالانفتاح الاقتصادي ، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل،واستبداله ببرامج سنوية [11].
- المرحلة الثانيـة :هي مرحلة العودة للتخطيط القومي الشامل (1982 - 1990 م)، ومواصلة السير في سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار والتحول إلى القطاع الخاص [11].
- المرحلة الثا لثة :بدأت عام 1990 واستمرت حتى عام 2010 م، حيث تبنت الدولة في أوائل التسعينات سياسة الخصخصة ، التي جاءت بمثابة زلزال في الاقتصاد المصري ، بهدف الاندماج في الإقتصاد العالمي، حيث تم تحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص [7].

2-2-3- تاثير المتغيرات الاقتصادية والسياسية فى فترة ما بعد عام 1973م علي القرية المصرية:

2-3-2-1 إعادة بناء القرية المصرية بعد عام 1973م:

• تقرر إنشاء جهاز بناء وتنمية القرية عام1973م بالقرار الجمهورى رقم 891 لسنة1973م لتنفيذ السياسات العامة والبرامج التى تتعلق ببناء وتنمية القرية المصرية بالتنسيق مع الوزارات والمحليات والجهات المعنية فيما يتعلق بمجالات التنمية المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وتقييم الجهود السابقة المبذولة فى هذا المجال.

• بين عامى 1972-1982م والتى قام بها الجهاز فى مارس عام1983م ، ومن ثم حدد إيجابيات وسلبيات ومعوقات التجربة وتحديد التوصيات لتطوير الأداء.

• نظرا لأن مشكلة التمويل من المشاكل الأساسية فى التنمية فقد صدر القانون 117 لسنة 1976م بإنشاء بنوك القرى لتصحيح مسار الائتمان الزراعى فى الريف وتدارك سلبيات الجمعيات التعاونية الزراعية، كما جاء نظام بنوك القرى لمواكبة التحولات الاقتصادية والتوجهات السياسية نحو التحرر الاقتصادى والاتجاه إلى اقتصاد السوق.
• بدأت عملية الإصلاح الاقتصادى فى الزراعة المصرية منذ عام 1987م، وبمجموعة من الإجراءات فى إطار برنامج التكيف الهيكلى شملت تحرير الأسعار والتسويق لعدد من المحاصيل التى كانت موضع تسعير إجبارى وتسويق إدارى (تعاونى) مثل القح والذرة الشامية وتوالت بعد ذلك الاجراءات التحريرية شملت الأرز وإلغاء الدعم على مستلزمات الانتاج وتحرير أسواقها، وقد تحقق الإلغاء الكامل للدعم بنهاية عام 1994م ، وتم إلغاء الدعم على الفائدة الممنوحة للقروض الزراعية، وكذلك إلغاء القيود على التركيب المحصولى وتحرير تسويق وتجارة القطن وتحرير العلاقة الإيجارية للأراضى الزراعية بعد انتهاء الفترة الانتقالية (1992-1997م).
• مع تبلور الإرادة السياسية لدعم برنامج تنمية الريف فقد تم عقد المؤتمر القومى للتنمية الريفية المتكاملة عامى 1994 و1997م، وتم تشكيل لجان وزارية عليا لمتابعة التنفيذ والتنسيق بين الوزارات والأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية والجهات الدولية المانحة، وتم إنشاء وزارة للتنمية الريفية ثم عدلت لوزارة التنمية المحلية، ومع المؤتمر القومى للتنمية الريفية عام 1994م تم تشكيل اللجنة القومية للتنمية الريفية برئاسة رئيس مجلس الوزراء (برنامج شروق) ثم عقد المؤتمر الثانى عام 1997م لتقييم ما تم إنجازه فى البرنامج.

2-2-3-2- حظر التعامل مع الرقعة الزراعية بالريف المصرى [11]:
صدر فى شأن تنظيم أعمال الزراعة فى مصر القانون رقم 53 لسنة 1966[12]، والذى أضيف إليه الكتاب الثالث بالقانون رقم 116 لسنة 1983 فى شأن عدم المساس بالرقعة الزراعية والحفاظ على خصوبتها.

2-2-4- ملامح القرية المصرية بعد أكتوبر 1973م (الإنفتاح الأقتصادي):
١. المسكن: حدث تغير تام في أسلوب ونمط البناء والمواد المستخدمة والتصميم بما يشمل الشكل العام للمبنى والفرغات داخل المسكن ووظائفها، وهذا نتاج للأوضاع الأجتماعية والأقتصادية المستجدة في الريف شكل (3) .

شكل (3) صور مختارة توضح ملامح القرية المصرية بعد أكتوبر 1973م (الإنفتاح الأقتصادي)

كان المسكن يتكون من عناصر فراغية وهي : المدخل - الفرانده –مضيفة – صالة معيشة – غرف المنزل – حظيرة الحيوانات (في بعض المباني والبعض الأخر استغنى عن الحيونات) – الفرن (تحت السلم) – السلم (من الحجر أو الخرسانة)– حمام – مطبخ - مناور لانارة وتهوية غرف ومرافق المبنى شكل (4).
٢ - مواد البناء : الطوب الأحمر – الخرسانة المسلحة
٣ - ارتفاعات المباني : دورين وأكثر
٤ - واجهات المساكن : الوجهات بصفة عامة متواضعةوبسيطة ومحاولات التشيكل فيها لا تكاد تتعدى بروز البلكونات والأبراج بالدور العلوي والحيز الفراغي الذي تشغله الفرانده الأرضية، وهذه سمة مشتركة في معظم الوجهات.

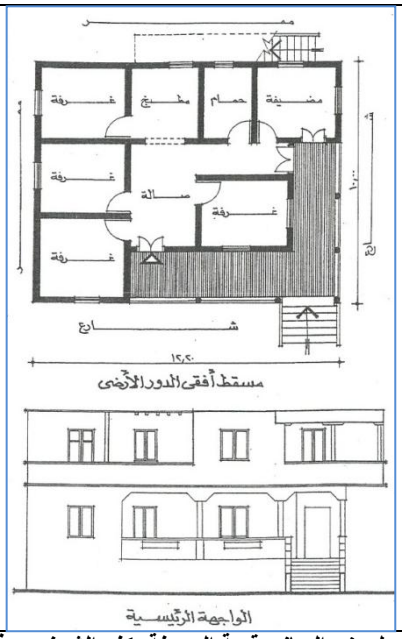

شكل (4) نموذج لبعض المباني قرية الحصفة بكفر الشيخ بعد فترة الإنفتاح الاقتصادي

2-3- ثورة 25 يناير 2011 م [13]:

هي ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 م الموافق 21 صفر 1432 هـ الذي اختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين ، وكذلك مجموعات الشباب عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك ، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة .كان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثرٌ كبيرٌ في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر.أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011 م ، 8 ربيع الأول 1432 هـ، ففي السادسة من مساء الجمعة 11 فبراير 2011 م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الاعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد.

2-3-1- تأثير ثورة 25 يناير 2011 علي القرية المصرية:

استغل بعض الانتهازيين الأوضاع الأمنية السيئة وحالات الانفلات الامنى التى عاشتها البلاد بهجمة تعديات شرسة على الأراضى الزراعية بالمحافظات سواء بالبناء أو التجريف وانشاء الآلاف من المبانى المخالفة.إلا أن الفلاحين يراهنون على ان السلطة التنفيذية وجهاز الشرطة باتوا من الضعف عاجزين عن مقاومة أو ازالة التعديات التى حدثت على الأرض الزراعية آملين أن الحكومة الجديدة لن تقوى على إغضابهم بإزالة التعديات بعد أن ضاقت بهم مساكنهم وباتوا فى حاجة إلى توسعات دون النظر إلى الخطر المقبل جراء تآكل الرقعة الزراعية. فإن حالة عدم الالتزام والانفلات التى تعيشها البلاد كانت وراء تجاوز الكثير من الفلاحين والمواطنين فى القرى والمحافظات بالتعدى على الاراضى الزراعية، خاصة خلال الأوضاع الحالية وقاموا بإنشاء الآلاف من المبانى المخالفة، ولكن أجهزة الدولة رصدت هذه المخالفات بتحرير المحاضر ضدها للحفاظ على الرقعة الزراعية.

2-3-2 ملامح القرية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011:

١ - المسكن: حدث تغير تام في أسلوب ونمط البناء والمواد المستخدمة والتصميم بما يشمل الشكل العام للمبنى والفرغات داخل المسكن ووظائفها، و أعيد تصميم البيت ليتكون من وحدات (شقق) منفصلة ، أو منزل منفصل لفرد واحد ، فاختفاء بيت العائلة ، وهذا نتاج للأوضاع الأجتماعية والأقتصادية والتغير في نمط الاسرة الواحدة، وذلك في محاولة التشبه بالمدينة ونمط العيش بها شكل (5).

شكل (5) صور مختارة توضح ملامح القرية المصرية بعد ثورة 25 يناير

المسكن يتكون من عناصر فراغية وهي : - الفرانده – غرفة الأستقبال (حمام خاص بها) – صالة المعيشة – غرف المنزل – السلم (خارجي على الواجهة) – مناور لانارة وتهوية غرف ومرافق المبنى – البدروم (مكان للحيونات- الفرن – غرفه بحمام للضيوف – استخدامة في المناسبات) شكل (6).

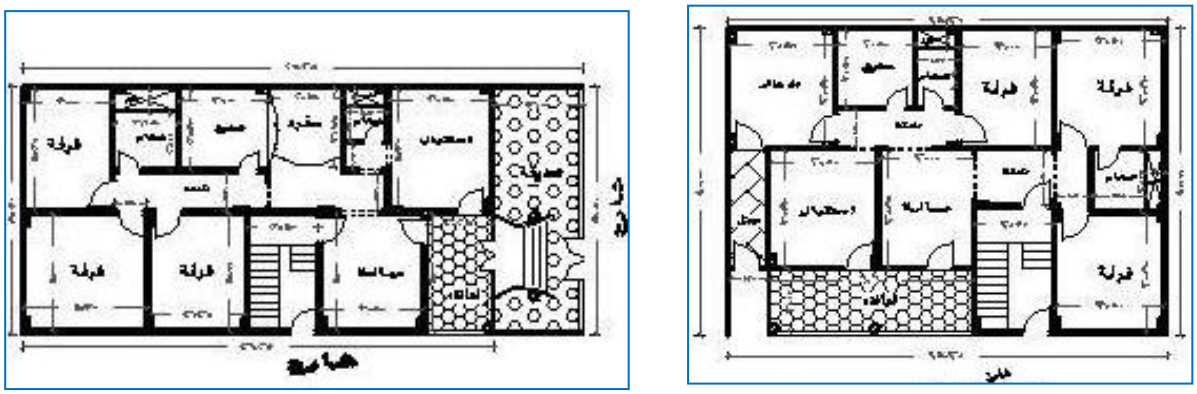

شكل (6) مساقط افقية لبعض المباني بالقرية المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011

٢ - ارتفاعات المباني : دورين وأكثر
٣ - مواد البناء :– الخرسانة المسلحة
٤ - واجهات المساكن : الوجهات بصفة عامة المبالغة في التشكيل وإظهار تفاصيل كثيرة بالخرسانة، وكثرة الفتحات الخارجية ، واستخدام مواد تشطيب والوان تشبه المدينة، وهذه سمة مشتركة في معظم الوجهات .

3- ملامح القرية المصرية المعاصرة :

لقد تغيرت القرية المصرية منذ مراحل النمو الأولى وحتى الآن إلا أنه ارتبط بدرجة كبيرة بالقوى والمتغيرات التي سادت كل مرحلة من مراحل التحول والتغير ، ولكن هل كان لذلك التحول مردوده الإيجابي على البيئة الطبيعية والعمرانية والسمات الثقافية والاجتماعية بالقرية المصرية ؟ أم أنه يحمل بين طياته إهدارا للموارد الطبيعية والعمرانية والبشرية ؟.

ولقد انتهى التناقض الذي كان حادثا بين المناطق الحضرية والريفية وأحل محله صياغة جديدة وشكلا جديدا يختلف في الخصائص العمرانية والثقافية لكل منهما [14].

3- 1- تحولات التشكيل والنسيج العمراني:

ظهرت ثلاثة أنماط أساسية وواضحة في الكتلة البنائية ونسيجها العمراني بالقرية المصرية وهي [15]:

أ - النواة الأساسية / النسيج القديم : وهي الكتلة البنائية القديمة للقرية ذات النسيج العمراني الإشعاعي غير المنتظم فوق (الكوم) أو التل والذي يميزه شبكة الطرق القديمة المتعرجة الضيقة ذات النهايات المغلقة والتي تزداد بها معدلات التزاحم والكثافة السكانية ، وتتسم بنسيج عمراني قديم يغلب عليه الطابع السكني ، وظهور عمليات إحلال كتلة من المباني الحديثة محل بعض المباني القديمة بفعل عامل التوريث وزيادة الكثافة السكانية على حساب الفراغات الخارجية واتساع الطرق ، مما أدى إلى إفراز نتاج بنائي متدهور بيئيا وبصريا وعمرانيا .

ب - الامتداد الإشعاعي : والذي امتد إلى خارج النواة القديمة في شكل أذرع شريطية بمحاذاة الجسور والترع والمصارف والأحواض الزراعية ، ويتسم ذلك النمط بالنسيج الشريطي شبه المنتظم ذو الشوارع المستقيمة تقريبا والمتعامدة والأكثر اتساعا في معظم الأحيان ، ويغلب على مبانيه متوسطة الارتفاع (2-3 أدوار) الإنشاء بالطوب الأحمر أو الحجر أو الخرسانة .

ج - الامتداد المتناثر فوق الأراضي الزراعية خارج الحيز العمراني: والذي ظهر في فترة الثمانينات متناثرا فوق الأراضي الزراعية على جانبي المداخل الرئيسية والثانوية والطرق الإقليمية بين القرى وبعضها ، والذي ظهر ايضا بقوة بعد ثورة يناير في هجمة شرسة علي الأراضي الزراعية ، وهو نمط بنائي حديث ذو ارتفاعات وعمائر ومواد بناء من الخرسانة وقد تظهر الفيلات والمباني الحديثة.

ومن ثم تداخلت ثلاثة أنماط للكتلة البنائية والتشكيل العمراني (نمط قديم متدهور بصريا وإنشائيا ويمثل ما يقرب من نصف المسطح المبني بالحيز العمراني ، ونمط بنائي شبه حديث يمثل نموذج الإحلال بكتلة النواة القديمة والامتدادات الإشعاعية خارجها ، ونمط بنائي حديث يتناثر حول محاور المداخل والطرق وكذلك في منطقة الامتداد الإشعاعي خارج الكتلة القديمة مما تسبب في إفراز طابع بصري متنافر ومتدهور تتداخل فيه أنماط البناء والتشكيل العمراني .

3-2- مظاهر التغير فى القرية المصرية:

إن آثار المتغيرات التى شهدتها القرية المصرية تعددت وتنوعت، فهى التى أدت إلى ظهور القرية المصرية بصورتها الحالية بكل ما فيها من ايجابيات وسلبيات. ولذا وجب رصد هذه المظاهر للوقوف على مدى تأثر القرية المصرية بالمتغيرات المحيطة[16]:

١. التحول من نمط الأسرة المركبة التى تتكون من أكثر من أسرة بسيطة تعيش فى منزل واحد إلى التفكك الى أسر بسيطة وذلك بسبب التحضر والعادات والتقاليد الجديدة الوافدة من الحضر[17].
٢. ارتفاع معدلات البطالة بسبب استخدام الميكنة الزراعية وثبات مساحة الأرض الزراعية مع الزيادة السكانية [18].
٣. أدى انتشار التعليم الى عزوف الفلاح عن الزراعة وتغير النمط الإقتصادى ، وبالتالى عدم الرغبة فى الإقامة فى الريف بعد استكمال التعليم والهجرة الى المدينة حيث الحياة أسهل ومتوفرة الخدمات.هذا بالإضافة الى ضيق الرقعة الزراعية، الأمر الذى أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدن والتحول إلى العمل بالتجارة والخدمات. كما أدى إلى تراجع ظاهرة الزواج المبكر، وذلك حتى استكمال التعليم شكل (7).
٤. زيادة عدد السكان وارتفاع الكثافة وبالتالى الانتشار على الأراضى الزراعية دون الخضوع لأى إشراف هندسى أو تشريعات أو توجيهات. فامتدت القرية على محاور الطرق وفى كل اتجاه حتى التحمت مع ما يحيط بها من عزب وكفورلتشكل كيانا عمرانيا جديدا ذا سلوكيات جديدة حتى أنه لا يمكن رؤية الشكل القديم للقرية[17].

شكل (7)انتشار التعليم في القرية المصرية حتى بين الفتيات

٥. الطلب الزائد على الخدمات والأنشطة الإقتصادية.
٦. إنخفاض معدلات وفيات الأطفال كنتيجة للمشروعات الصحية مما أدى بصورة مباشرة فى زيادة السكان .
٧. ظهورمبانى سكنية مبنية من الخرسانة تشابه مبانى المدن.وكذلك ارتفاعات المبانى التى تصل الى ستة أدوار، بعد أن كان المسكن الريفى يتكون من طابق واحد أو اثنين على الأكثر. كما أن هذه المبانى قد تأوى العاملين بالمدن القريبة من ذوى الدخل المحدود، مما كان له أثر على تصميم المبانى وكذلك أسلوب التمليك أو الإيجار شكل (8).
٨. زيادة فى حجم المرور بالشوارع فى القرية نتيجة احتكاكها اليومى مع الحضر واحتياجها اليه. الأمر الذى يزيد من تأثر القرية بالخصائص الوافدة من المدينة.وكذلك فإن خروج الفلاح الى المدينة وعودته ثانية أثرت على متطلباته وتطلعاته المستقبلية[18].

ان المتغيرات التى تشهدها القرية المصرية جعلها تتحول فى الكثير من خصائصها العمرانية والإجتماعية والإقتصادية نحو النمط الحضري . وذلك نتيجة للتطلعات والرغبة فى التشبه بالمدينة دون أن يواكب ذلك تحول جوهرى فى العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والمستوي الثقافى للقرية [19]. ولذلك تبقى خطورة هذه التحولات التى تشهدها القرية المصرية فى الإيقاع السريع للتطورات الإقتصادية والإجتماعية وأثر ذلك على التغير المتسارع لهيكل القرية وما أفرزه من سلبيات .

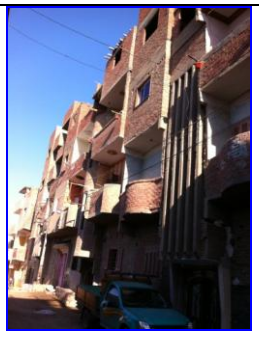

شكل (8) ظهور مباني تشابه مباني المدن وذات ارتفاعات كبيرة

4- دراسة تحليلية للتجارب والسياسات العالمية والمحلية :

إن التعرف على تجارب سابقة لتطبيق التنمية الريفية من أهم الوسائل لتطبيق تنمية ريفية مؤثرة، حيث ان التجارب ترشدنا إلى السلبيات والإيجابيات الناتجة منها مما يساعد فى تطبيق سياسات تتلافى السلبيات وتعظم الإيجابيات، لذلك كان لابد من الخوض في بعض التجارب التي تهتم بعملية التنمية الريفية والتي تم إجراؤها في مختلف أرجاء العالم. ذلك من خلال دراسة المنهجية الخاصة لكل سياسية ونموذج لقرية تم تطبيق تلك السياسة فيها لرصد مدى نجاحها أو فشلها والنتائج المترتبة لتلك السياسة والتغيرات المصاحبة بعد عملية التنمية الريفية بها

4-1- نموذج قرية شنكال:

من أبرز القرى التي كافحت الحكومة فيها الفقر.. قرية شنكال (Kumpung Chengal) التي تقع على بعد 12 ميلا من مدينة كوتا بارو Kota Bharu عاصمة ولاية كلنتان Kelantan State التي تقع في الجزء الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة الماليزية، كما تشارك الحدود من جهة الشمال مع تايلاند ويبلغ تعداد سكان القرية حوالي 2230 نسمة، كما أن 70 % من سكانها فلاحون يشتغلون في مزارع المطاط والبساتين التجارية التي تنتج الخضراوات والفواكه، بينما 10 % يعملون في المرافق الحكومية المختلفة و 10% لديهم أعمال عائلية صغيرة و 5% يُصنفون ضمن القطاع الخاص، والنسبة الباقية 8% عاطلون عن العمل.أما من ناحية التوزيع العمري للسكان فيبلغ الذين تصل أعمارهم 45 سنة أو أكثر حوالي 497 شخصا، والذين تتراوح أعمارهم بين 17-44 حوالي 810 شخصا، والذين تتراوح أعمارهم بين 16-21 حوالي 286 شخصاً. أما الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة فحوالي 640 شخصاً، ويبلغ متوسط عدد أعضاء الأسرة الواحدة 6 أفراد. يتضح من ذلك أن فئات الشباب والأطفال الذين هم في سن التعليم تشكل النسبة الكبرى بين السكان.

١ - برنامج ماليزيا لمكافحة الفقر والتنمية الإقتصادية في الريف[20]**:**

قامت وزارة التنمية الريفية الماليزية بالتعاون مع مؤسسة مكافحة الفقر في ولاية كلنتان بإقناع سكان القرية والعمل سويا من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية ، وتم تشكيل لجنة تنفيذية من أهالي القرية تعهد أفرادها بالعمل علي إحداث التغيير المطلوب ، وقام معهد التقدم الريفي بمهمة تدريب أعضاء اللجنة علي تنفيذ المهام الموكلة إليهم .وتم شرح أهداف برنامج حركة الرؤية الريفية الذي تعمل من خلاله الوزارة علي تقليل الفقر ،وتوضيح أن أهم تلك الأهداف هو تقليل عدد الأسر الأشد فقراً ، وتقليل معدل البطالة من خلال توفير فرص العمل المنتج ، وتطوير حقول الخضروات والفواكه إلي مزارع تجارية ، وزيادة وعي الشباب بأهمية التعليم (التعليم مجاناً إلي مرحلة الثانوية) ،وفوائد تقنية المعلومات ، ومحو أمية أستخدام الكمبيوتر . والجدول التالي يوضح أهداف البرنامج حسب المجموعة المستهدفة في الأسرة الواحدة.

جدول (1) أهداف البرنامج حسب المجموعة المستهدفة في الأسرة الواحدة

المجموعة المستهدفة	الأهداف المبرمجة
الأسرة الواحدة	تغيير الأنشطة الزراعية التقليدية إلي مزارع تجارية حديثة
ربات بيوت (النساء)	تحسين مهاراتهن الإدارية
الأولاد	تحسين تحصيلهم الدراسي ، وزيادة معرفتهم بالكمبيوتر ، تنمية مهارات التفكير السديد
	تحسين مخاطبتهم باللغة الانجليزية (لغة التجارة والصناعه في البلاد)

الإستراتجيات العملية :

أتخذت وزارة التنمية الريفية الماليزية جملة من الاستراتجيات العملية لتحقيق الأهداف المحددة أبرزها:

- تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولاية وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي ، وهو ماأتاح الفرصة أمام أهالي القرية للتعلم من تجارب الأخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلي جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر .
- التركيز علي التحول إلي الأنشطة الزراعية والتجارية التي تلبي طلب الاسواق المحلية في القري والمدن المجاورة من خلال إدخال تقنية إنتاجية جديدة وزيادة إنتاجية المشروعات الزراعية والمنشأت التجارية .
- تشجيع الفلاحين علي المشاركة في أنشطة أتحاد الفلاحين في المنطقة من أجل حشد الموارد المحلية ، وتعبئتها لخدمة سكان المنطقة ، وتهيئة إطار تنظيمي وتعاوني بين الفلاحين يهتم بقضاياهم في المنطقة .
- إقامة حلقة عمل لمجموعة الأسر الأشد فقراً (50أسرة) يتم فيها مناقشة البرنامج وأختيار الأسرة التي تبدي رغبة في الاستفادة من البرنامج واتباع الخطوات المرسومة لتنفيذه .

الخطوات التنفيذية[21]**:**

يتم تقسيم الأسر التي توافق على البرنامج إلى مجموعات عمل تنتخب كل مجموعة رئيسا لها، وتخضع لدورة تدريبية يتم فيها شرح طريقة عمل البرنامج والخطة التفصيلية والوسائل العملية وتقسيم الأدوار، وتقوم الحكومة والجهات الراعية للبرنامج (المصانع التي لها استثمارات في ماليزيا) بتوفير التمويل والتقنية الإنتاجية والتسويق، بينما يقوم الفلاح بالعمل على الأرض، وتقدم الهيئة الحكومية لمكافحة الفقر في الولاية الأرض الصالحة للزراعة . ويُذكر أن اللجنة التنفيذية المكونة من الأهالي يتم توزيع أعضائها حسب الحاجات المحلية للسكان بحيث تشمل الأرض والأعمال

الزراعية، ورعاية الأسر الأكثر فقرا، والصحة والتعليم والبيئة، وتطوير المجتمع، والشؤون الدينية. هذا إلى جانب مشاركة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية في عملية التوجيه والمتابعة في إطار شبكة عمل واحدة لقد نجحت التجربة وسارعت كثير من الأقاليم الفقيرة الماليزية والمناطق الريفية الأقل نموا في تطبيقها والاحتذاء بها.

شكل (9) يوضح بعض المباني الريفية في قرية شنكال

٢ - عوامل نجاح التجربة الماليزية:

١. زرع مفهوم الاعتماد على الذات، مما وفر دافعًا قويًّا لحيازة التقنية والأفكار الناجحة من التجارب الأخرى.
٢. البساطة وعدم الإسراف كانت من السمات التي لا تخطئها العين في المجتمع الماليزي ؛أي المحافظة على الثروة القومية، وحسن استغلال الموارد، وتوظيفها.
٣. برامج ومشروعات التنمية استهدفت بشكل مباشر دعم الصناعات الصغيرة والمشروعات المتوسطة، التي يستفيد منها صغار الملاك ومحدودو الدخول.

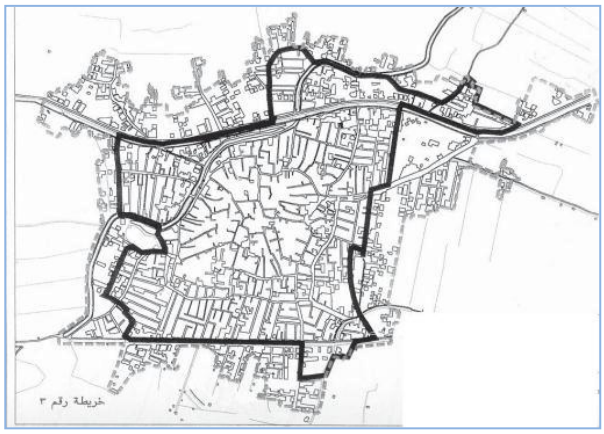

شكل 10 قرية أتميدة –مركز ميت غمر - الدقهلة

اعتبرت الأسرة نواة المجتمع الأولى وعنصر تماسكه، فهناك اعتزاز وقدسية للأسرة ودورها بحيث إنها بؤرة استقرار المجتمع، وهناك تضامن وتكامل ما بين الأسرة ومؤسسات المجتمع المدني كالمدرسة وأماكن العبادة (المسجد - المعبد) في النهوض ببعض المسئوليات الاجتماعية.

٤. إدماج العنصر الأخلاقي في مختلف جوانب النموذج الماليزي هو أحد عوامل نجاحه وكفاءته في التغلب على المشكلات التي واجهته، لإيمانهم إنه كلما قويت النزعة الأخلاقية تعززت قدرة هذا النموذج على التطور وتحقيق مزيد من النجاح.

4-2- تجربة قرية أتميدة بمحافظة الدقهلية[22]:

تتبع قرية أتميدة مركز ميت غمر محافظة الدقهلية، يبلغ عدد سكان القرية الكلي 24 ألف نسمة عام ١٩٩٩ ويبلغ مساحة الزمام الكلي 2268 فداناً ، منها 1928 فداناً أراضي زراعية ، وحوالي 340 فداناً تمثل الكتلة السكنية للقرية شكل (10)، تعتبر تجربة التنمية في قرية أتميدة من التجارب الناجحة التي طبقت التنمية الريفية الشاملة ونعرض فيما يلي برامج التنمية بالقرية.

4-2-1 فكرة مشروعات التنمية المتكاملة:

بداية السبعينات تحولت نسبة كبيرة من العاملين بالقطاع الزراعي إلى العمل في القطاع الصناعي وخاصة الغزل والنسيج، حيث ارتفعت نسبة العاملين بالنشاط الصناعي الى 16.5% عام ١٩٩٠ بعد أن كانت 7.5% عام 1940. وقد بدأت جهود القصية الذاتية بالقرية عام ١٩٧١ حيث استشعر الأهالي عدم قدرة الحكومة على توفير احتياجاتهم الأساسية نتيجة المتغيرات التي مرت بها البلاد وتعثر مخططات التنمية الحكومية، فعقدوا العزم على بناء المدرسة الإعدادية من أموالهم الخاصة، وتحمسوا لفكرة تحصيل مبالغ رمزية من كل فرد بالقرية، فساهم ابناء القرية للمقيمين خارج القرية بتبرعات كبيرة ثم كونوا جمعية ابناء أتميدة وسجلوها وأشهروها لتنظيم اعمال جمع التبرعات والإشراف على انفاقها.

4-2-2 التنمية العمرانية [21]:

كون الأهالي جمعية تعاونية للبناء والإسكان بالقرية وقامت تلك الجمعية ببناء ١١٤ وحدة سكنية. هذا بالإضافة إلى بناء بعض الخدمات مثل سنترال أتميدة الالكتروني وبناء مخبز نصف آلي بطاقة ٢٧ ألف رغيف / يوم وفرع جمعية

استهلاكية بالقرية بالإضافة إلى محاولة تطوير بعض الطرق بالكتلة القديمة بالقرية . وقد قام الأهالي بتطهير ترعة السافورية بالجهود الذاتية لتأثيرها الضار على البيئة وتغطية الجزء المتداخل مع الكتلة السكنية.وتم تخصيص أرض لبناء محطة الصرف الصحي.

4-2-3 التنمية الاقتصادية:

قرر بعض ابناء القرية الميسورين مع حشد من الأهالي إنشاء شركة مساهمة (شركة اتميدة للإستثمار والتنمية المحلية) يساهم فيها كل ابناء القرية لتوحيد جهود التنمية، واتفق على إنفاق جزء من أرباح الشركة في مشروعات خدمة البيئة، وقد اسست الشركة مجموعة من المشروعات التي تدر عائدا مثل مزارع الدواجن والماشية واستصلاح الأراضي ومنتجات الالبان وصناعة الأعلاف، وانشات الشركة مركزا للتدريب لتوفير الأيدي العاملة الماهرة من أبناء القرية. وقد ساهمت الشركة والمشروعات التي أقامتها بتخفيض نسب البطالة بالقرية، وكذلك رفع مستوى معيشة الأسر بالقرية. وقد كانت هذه المشروعات نماذج استرشد بها الأهالي في مشروعات خاصة مشابهة.

4-2-4 التنمية الاجتماعية :

ساهمت شركة أتميدة في بناء المدارس بالقرية ودور الحضانة وايضا مستشفى أتميدة المركزي شكل (11)، هذا بالإضافة إلى إعانة ورعاية الطلاب غير القادرين على مواصلة التعليم، و تنظيم مسابقات دينية و ثقافية لأبناء القرية للإرتفاع بمستواهم الثقافي والفكري ، وقد ساهم الأهالي في تمويل وتنفيذ المشروعات التي يحتاج إليها القرية في توطيد العلاقات وترسيخ اولى قواعد التنمية الإجتماعية في القرية.

شكل 11 مستشفى أتميدة المركزى

4-2-5 الدروس المستفادة من تجربة قرية أتميدة[23]:

- عدم سعي الأهالي إلى تحويل القرية إلى مدينة تقليدا لما هو متبع في مثل هذه الظروف السكانية والأقتصادية والثقافية للمجتمع .
- وعي وإدراك حقيقيين بتحديد الوظائف والأدوار الإقليمية للتجمعات دون إخلال بالتوازن والتدرج على مستوى النسق العمراني الأشمل، وهو ما يدعو إلى تقويم إجراءات وقرارات تحويل القرى إلى مدن دون ضوابط وتحت ضغوط غير واعية، في حين أنه يمكن توظيف مثل هذه القرى كمراكز للتنمية الريفية .
- الاستفادة من رموز المجتمع حيث تم دعوة هذه الكفاءات للمشاركة وقيادة وتحريك عملية التنمية كان له أثره على دفع معدلات التنمية بوجه عام.
- تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية المحلية (وهو ماحدث في قرية أتميدة) يجب أن ينبع من فهم دقيق للمقومات والأهتمامات والمعتقدات الاجتماعية والدينية كأساس لأختيار نقطة الأنطلاق، والتي قد تختلف من مجتمع لآخر.
- اختيار النموذج الملائم لكل مجتمع نموذج تنمية يلائمه، وهذا النموذج يتشكل من واقع المتغيرات المحيطة والإمكانيات المتاحة والكامنة في المجتمع .
-

4-3- دراسة تحليلية لتأثير المتغيرات السياسية والاقتصادية على ملامح قرية البسقلون[24]:

هى احد قري الوحده المحلية (بنى عامر) وتتبعها عدد 1عزبة المتناثرة على مسافة كبيرة منها وهى (عزبة كمون). وتتكون قرية البسقلون - مركز العدوة - محافظه المنيا- من الكتلة العمرانية للقرية وعزبة واحدة منفصلة هى عزبة كمون ، تتكون الكتلة العمرانية الرئيسية لقرية البسقلون من جزئين رئيسيين يفصلمهما الطريق القادم من مدينة العدوه والمتجه إلى برمشا ، وتمثل الكتلة الشمالية الكتلة القديمة للقرية والتى تضم المدرسة والجمعية الزراعية وباقى الخدمات ، بينما تضم الكتلة الثانية (جنوب الكتلة الأولي) الوحدة البيطرية

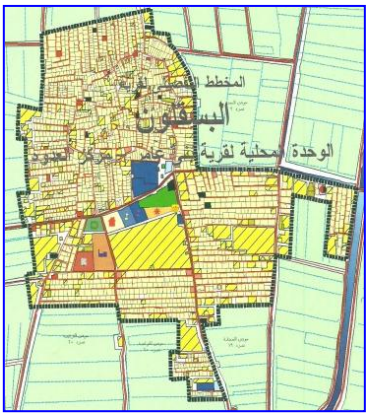

شكل (12) خريطة قرية البسقلون

وخدمات اخري، وتبلغ المساحة الحالية للكتلة العمرانية للقرية 123.50 فدان عام (2006).

عدد السكان: حيث يبلغ عدد سكان القرية بتوابعها سنة ١٩٩٦ حوالي 9464 نسمة وسوف يبلغ إجمالي حجم سكان القرية وتوابعها 17.9 ألف نسمة عام ٢٠٢٢. بينما يصل حجم سكان الكتلة العمرانية للقرية ١٧.5 ألف .

- تأثرت قرية البسقلون بالمتغيرات السياسية والاقتصادية حيث حدث تغيير في البنية العمرانية للقرية يعكس التغير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وارتباط الهيكل العمراني علي مر العصور ،يعكس بصورة جلية

شخصية سكان القرية علي مكوناتها العمرانية، ضالتغير الحادث للقرية في الاونة الاخيرة – هو مرحلة واضحة متميز من مراحل نموها المختلفة ، تشكل حلقة في التطور العمراني لها – وتختلف اختلافا جوهريا عن جميع المراحل التي تسبقها .

5-1- دراسة تحليلية لتاثير المتغيرات السياسية والاقتصادية علي قرية البسقلون:

5- النتائج والتوصيات :

ملامح القرية	الشكل العام للكتلة	النمو العمراني	شبكة الطرق والممرات	مواد البناء
المتغيرات السياسية والاقتصادية: من ثورة ١٩٥٢ م الى اكتوبر ١٩٧٣م	الشكل العام للكتلة العمرانية مندمج	النمو حلقي متشعب	ضيقة شديدة التعرج تنتهي في احيان كثيرة بحارات سد	الطوب اللبن
المتغيرات السياسية والاقتصادية: بعد اكتوبر ١٩٧٣ (الانفتاح الاقتصادي) الى ٢٠١١	الشكل العام للكتلة العمرانية محور في اكثر من اتجاه	النمو محوري في اكثر من اتجاه	غير مخططة وبعضها ذات نهايات مغلقة	الطوب الاحمر -الخرسانة المسلحة
المتغيرات السياسية والاقتصادية: ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م	الشكل العام للكتلة العمرانية غير منتظمة (مفتتة)	النمو غير منتظم (منتشر)	منتظمة ومتعامدة	الخرسانة المسلحة

ملامح القرية		ارتفاعات المباني	نمط البناء	الصفات البصرية للعناصر المبنية (أشكال الوجهات – خط السماء – الكتل والأحجام)
المتغيرات السياسية والاقتصادية	من ثورة ١٩٥٢ م الى اكتوبر ١٩٧٣ م	دور واحد	النمط الريفي	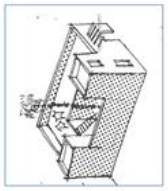
	بعد اكتوبر ١٩٧٣ (الانفتاح الاقتصادي) الى ٢٠١١	دورين واكثر	النمط شبه الحضري	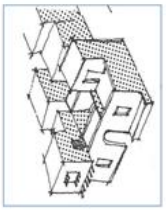 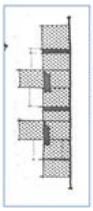 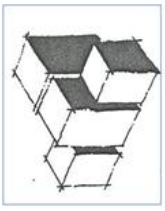
	ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م	٣ ادوار واكثر	النمط الحضري	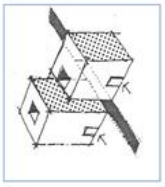 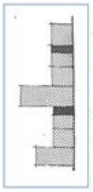

أولاً: النتائج

يمكن القول بان ملامح القرية المصرية تغيرت نتيجة المتغيرات الساسية والأقتصادية من ثورة 1952 إلى ما بعد ثورة 25يناير 2011، تغيرا كبيرا عما كانت عليه في الماضي، وفي الوقت ذاته، يصعب وصولها إلي صورة المدينة مهما كان مستوي التنمية أو التطور بها مما يجعلها مسخا بين القرية والمدينة، فظهرت بعض السمات والخصائص الجديدة وهي كالتالي.

- التحول من نمط الأسرة المركبة التى تتكون من أكثر من أسرة بسيطة تعيش فى منزل واحد إلى التفكك الى أسر بسيطة وذلك بسبب التحضر والعادات والتقاليد الجديدة الوافدة من الحضر.
- ارتفاع معدلات البطالة بسبب استخدام الميكنة الزراعية وثبات مساحة الأرض الزراعية مع الزيادة السكانية.
- أدى انتشار التعليم الى عزوف الفلاح عن الزراعة وتغير النمط الإقتصادى ، وبالتالى عدم الرغبة فى الإقامة فى الريف بعد استكمال التعليم والهجرة الى المدينة .
- زيادة عدد السكان وارتفاع الكثافة وبالتالى الانتشارعلى الأراضى الزراعية دون الخضوع لأى إشراف هندسى أو تشريعات أو توجيهات .
- اصبح طريق داير الناحية أحد الطرق الداخلية وظل محتفظا بأهميته الاقتصادية والاجتماعية وأصبح التركيب العمرانى للقطاع القديم داخل داير الناحية والقطاع الحديث خارج حدوده .
- ظهورمبانى سكنية مبنية من الخرسانة تشابه مبانى المدن.وكذلك ارتفاعات المبانى التى تصل الى ستة أدوار، بعد أن كان المسكن الريفى يتكون من طابق واحد أو اثنين على الأكثر..
- أصبحت المبانى الحديثة – من الطوب الأحمر والخرسانة – مدعاة للتباهى والتفاخر، وتجسيدا للقدرة المالية، ولذا حدث تهافت كبير على البناء فى القرية، فشمل المناطق الفضاء داخل الكتل السكنية، وإحلال المبانى التقليدية القديمة بأخرى حديثة، كما امتدت المبانى إلى الأراضى الزراعية المتاخمة للكتلة السكنية.
- انتشر استخدام الخرسانة المسلحة فى البناء لاعتقاد الكثير بأن المبانى الخرسانية أطول عمرا، وأفضل من البناء بالطوب اللبن من ناحية المظهر والنظافة، وأدى ذلك إلى ارتفاع تكلفة المبانى نظرا لعدم توافر مواد البناء بالقرية، وقلة العمالة المدربة .
- اختفاء مبدأ التعاون والمشاركة فى بناء المنازل نتيجة للاعتماد على مقاولين متخصصين ومن خارج العائلة.
- إدخال العديد من التعديلات الجذرية على البيت الريفى ربما تلاشت معها روح ومبادئ تصميمه.
- ظهور أنشطة جديدة داخل الكتلـة السكنية متمثلة فى وجود محلات تجارية بالدور الأرضى وتأجيرها أو تمليكها، لأى نشاط تجارى أو حرفى حتى لو تعارض ذلك مع خصوصية المسكن، مما أوجد نوع من التداخل فى استعمالات الأراضى .
- أدت زيادة السكان والكثافة السكانية فى التجمعات الريفية إلى تآكل الاراضى الزراعية نتيجة الزحف العمرانى العشوائى عليها، ومع غياب الدور التشريعي الفعال، امتداد القرى عشوائيا على الأراضى الزراعية .
- الدراسات البيئية التي تم عملها للقرى المصرية من خلال مشروع المخطط الارشادي والأستراتيجي هي دراسات تقليدية لم تشترط استخدام أسلوب التخطيط البيئي كمدخل ضروري عند إعداد المخططات العمرانية لتنمية القرية .

- تبدو خطورة التحولات التى تشهدها القرية المصرية فى المرحلة الراهنة فى الايقاع السريع للتطورات الاقتصادية وأثر ذلك على التغير المتسارع لهيكل القرية حيث العديد من المظاهر الحضرية وهى لازالت غير مهيأة لذلك مما أفرز العديد من السلبيات.

ثانياً: التوصيات

بناء على النتائج السابقة التي توصل اليها البحث يقترح الباحث عدد من التوصيات من شأنها تحقيق أهداف تنمية مستدامة بالقرية المصرية في ظل تغير ملامح القرية نحوالارتقاء بالبيئة العمرانية للقرية مع الحفاظ على البيئة وحفظ الموارد المتاحة من التدهور وفيما يلي هذه التوصيات:- يوصي البحث:

أ - توصيات عامة :

١. تمر القرية المصرية المصرية بمرحلة وسطية بين الريفية والحضرية ، الأمر الذي يستلزم ضرورة أن تكون اساليب التطوير في القرية موازية لتلك التغيرات التي تحدث في القرية، وليست متعامدة عليها أومضادة لها ،بشتى الطرق والوسائل.
٢. يرى الباحث أن العمل الأهلي في القرية قد يكون ناجح أكثرمن أي مكان أخر بحكم البعد الأجتماعي الكبير بين سكان القرية وعليه يمكن للجمعيات الاهلية أن تكون مفتاح التطوير في القرية فيجب على الدولة توفير الدعم لهذه الجمعيات وأن تكون لها دور حقيقيفي في الإدارة المحلية داخل القرية .
٣. تعظيم دور الجهات المسئولة عن تنمية وتطوير القرية وتحويلها الى كيانات مؤسسية تقوم بالتنسيق بين الاجهزة المختلفة التي يتداخل عملها في القرية، ويمكن الاستفادة من تجربة جمهورية الصين في ذلك الامر(نظام الكومونة الشعبية) .

ب - الهيئات والمنظمات الحكومية:

- إستكمال إعداد أحوزة عمرانية تتلاءم مع الواقع الفعلي للكتلة السكنية للقرى وليس طبقا لخرائط التصوير الجوي لعام 1985 كما هومتبع حاليا، وذلك بهدف كفاءة المباني وزيادة القدرة الإنتاجية والأستعابية للقرية ، حتي تصبح القرية مركز جذب للسكان .
- وضع اشتراطات خاصة بتنظيم أعمال البناء بالقرى مختلفة عن قانون تنظيم أعمال البناء الخاصة بالمدن مع الأخذ في الأعتبار الوضع الراهن للقرى والأحتياجات المستقبلية.
- تيسير إجراءات الحصول على تصاريح وتراخيص البناء وقصرها على إدارة واحدة مسئولة بدلا من عدة إدارات مع ضرورة المتابعة ومراقبة المخالفين حتى يمكن الحد من الأمتدادات العشوائية على الأراضي الزراعية .
- ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بالاراضي الزراعية والبناء عليها ، والعمل على وضع تشريعات تتلائم مع الوضع القائم ، علي أن يؤخذ في الاعتبار تلافي الثغرات التي توجد في التشريعات السابقة .

ج - المخططون والمعماريين المختصين:

١ - أهمية تسجيل وتوثيق الوضع الراهن للقرى المصرية وتصنيفها إلى فئات تبعا للحالة البيئية والعمرانية والاقتصادية لتحديد المناطق ذات الأولوية الأولى للتدخل الفوري 0
٢ - دراسة السياسات والبرامج العالمية الحديثة ومراجعة أهميتها للتنمية الريفية بالقرن الحادي والعشرين ، وتقييم نماذج التطبيق والتجارب الدولية المناظرة .
٣ - دراسة الأسس التخطيطية والتصميمية والهياكل التنظيمية والإدارية لتطبيق السياسات المقترحة لتنمية القرية المصرية سواء مشروعات إعادة تخطيط الكتلة العمرانية الحالية في إطار الاستدامة أو استحداث مواقع نموذجية محلية للقرى الصديقة للبيئة 0

المراجـــع العلميـــة:

١. ابوزيد راجح (2007). العمران المصري رصد التطورات في عمران ارض مصر في أواخر القرن العشرين واستطلاع مساراته المستقبلية حتي 2020 (المجلد الاول) مكتبة الانجلو، القاهرة.
٢. Johannes Jahne, Principles & Practice of Planning villages & proposals for rural Building Projects, Leipzig, Germany, 1964
٣. جمال حمدان(1981). شخصية مصر دراسة فى عبقرية المكان، الجزء الثاني ، عالم الكتب، القاهرة، 1981م.
٤. أحمد خالد علام، محمد جمال مرسى (1973). تنمية القرية المصرية والتخطيط الاقليمى، مطبعة النهضة العربية ، القاهرة.
٥. فتحى محمد مصيلحى(1990). المعمور المصرى فى مطلع القرن الحاى والعشرين بين مشاكل التنمية وتخطيط القرية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .
٦. م / فاتن صلاح سليمان عبد الجليل. (2012). التحولات السياسية والإقتصادية و إنعكاسها على العمار والعمران خلال التطورات الزمنية . رسالة ماجستير . كلية الهندسة : جامعة القاهرة .
٧. م / الصادق محمد الصادق حلاوة. (2012). ادارة قطاع الإسكان في فترات التحولات السياسية (تطبيقا على ثورة الخامس والعشرين من يناير). رسالة ماجستير . كلية الهندسة : جامعة القاهرة .
٨. م / خالد محمود هيبة. (1997).الإسكان في مصر (دراسة تحليلية لعلاقة ت أثير متغيرات السياسة العامة للدولة على قطاع الاسكان) رسالة ماجستير . كلية الهندسة : جامعة الاسكندرية .
٩. أحمد خالد علام و إسماعيل عبد العزيز عامر (2001) .المسكن الريفي في القرية المصرية . القاهرة :مكتبة الأنجلو المصرية.

١٠. عبد الدايم احمد الصاوي. تجربة الإنفتاح الإقتصادي والتنمية الصناعية في مصر. الهيئة المصرية للكتاب: القاهرة، 1992.
١١. شيماء حمدي عبدالفتاح (2014). دراسة تحليلية لتصنيف التجمعات الريفية (بالتطبيق على العزب والكفور والنجوع المصرية) رسالة ماجستير بكلية الهندسة، جامعة القاهرة.
١٢. القانون رقم 53 لسنة 1966، الوقائع المصرية، العدد 206، صادر فى 1966/9/10.
١٣. ايمان سامي عبدالعليم عمارة (2011) ، اثر الثورات المجتمعية على الفكر المعماري (دراسة تأثر الحالة المعمارية في مصر بثورة 25يناير)، رسالة ماجستير،قسم العمارة ،كلية الهندسة، جامعة حلوان.
١٤. هشام محمود عارف ، مهجـــــــة إمـــام إمبابي(2005). التحولات العمرانية للاتجاه صوب الاستدامة" تنمية القرية المصرية "،بحث منشور كلية الهندسة - جامعة الفيوم.
١٥. فتحي محمد مصيلحي (1994) القرية المصرية في البيئات الفيضية والصحراوية - الوضع الراهن والمستقبل، القاهرة.
١٦. هبه الله عصام الدين خليل.(2002) خصائص المجتمع المحلي كمدخل لمقارنة عملية تنمية المجتمعات في الحضر والريف. رسالة ماجستير. كلية الهندسة - جامعة القاهرة.
١٧. سمير سعد على (١٩٩٠) التجمعات الهامشية كمدخل لحل مشكلة الزيادة السكانية فى القرية المصرية، المؤتمر السنوى الثالث، لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية).
١٨. ماجدة متولي (2000). التخطيط العمرانى للقرية المصرية، المرحلة الثانية دراسة ميدانية لنماذج من القرية المصرية، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، مركز بحوث الاسكان والبناء، القاهرة.
١٩. راوية محمد ع جلان (١٩٩٠) القرية المصرية بين الأمس واليوم، المؤتمر السنوى الثالث لتخطيط المدن والأقاليم (سياسات تنمية القرية المصرية).
٢٠. محمد شريف بشير كيف تهزم الفقر : WWW.BALAGH.com/mosoa/eqtsad/zsleba
٢١. عبير محمد جلال(2006). التنمية الشاملة كوسيلة فعالة لتنمية المناطق الريفية "دراسة تطبيقية على الريف المصري.
٢٢. عزة سري(2003). الجهود المطلوبة لوضع المخطط العمراني الإرشادي للقرى موضع التنفيذ، المؤتمر الرابع لتنمية الريف المصري، كلية الهندسة - جامعة المنوفية.
٢٣. احمد محمد حسني علي راضوان(2007). (التصميم بالمشاركة نحو تطوير عمارة القرية المصرية).
٢٤. كلية الهندسة، جامعة المنيا:(2008)، المخطط التفصيلي لقرية البسقلون .